عدم الاستثمار في البنى التحتية للمياه تسبب في تدهور الأوضاع

كارثة أزمة مياه تلوح في أفق مدينة عدن

التغيرات المناخية أدت إلى تراجع كميات مياه الأمطار

المطالبة بتنفيذ خطط طموحة على المدى الطويل في الاستثمار بمشاريع تحلية المياه

تعيش عدد من مديريات العاصمة عدن معاناة مأساوية بسبب نقص حاد في المياه، وتتسبب هذه الأزمة في تدهور الأوضاع الصحية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، حيث يعانون من انتشار الأمراض والأوبئة وشحة في المياه.

يعود السبب الرئيسي لهذه الأزمة إلى الإهمال وعدم الاستثمار في البنية التحتية للمياه، بالإضافة إلى التغيرات المناخية التي أدت إلى تراجع كميات الأمطار، ويتطلب حل هذه الأزمة تضافر جهود جميع الأطراف، وتنفيذ خطط طموحة على المدى الطويل، مثل الاستثمار في مشاريع تحلية المياه، وإصلاح الشبكات المتضررة، وتوعية المجتمع بأهمية ترشيد الاستهلاك.

استطلاع/ محمد الكازمي

تأثير الحرب والإهمال على بنية الشبكات

ويوضح غالب محمد احمد أن العمليات العسكرية والقصف المتكرر الذي شهدته عدن في ٢٠١٥ أدى إلى دمار شامل في البنية التحتية لشبكات المياه في شبه جزيرة عدن، مما ألقى بظلاله على حياة السكان. فقد استهدفت محطات الضخ وخطوط الأنابيب الرئيسية بشكل متكرر، مما أدى إلى انقطاع الإمدادات المائية الضرورية. هذه الهجمات لم تؤثر فقط على قدرة المدينة على توفير المياه، بل أيضًا على الصحة العامة للسكان الذين يعتمدون على هذه الشبكات لتلبية احتياجاتهم اليومية.

ويشير غالب إلى جانب الأضرار الناتجة عن الصراعات، فإن الإهمال وعدم الصيانة الدورية لشبكات المياه قبل اندلاع النزاعات ساهم بشكل كبير في تفاقم الوضع. كانت هناك حاجة ملحة لإجراء صيانة دورية وتحديث الأنظمة القديمة، إلا أن ذلك لم يحدث. هذا الإهمال المستمر جعل البنية التحتية أكثر هشاشة، مما زاد من تعرضها للتلف نتيجة العمليات العسكرية، وأدى إلى تفاقم الأزمة المائية.

ويتطرق غالب إلى أن تأثير هذا الوضع لم يقتصر على فقدان المياه فحسب، بل امتد أيضًا إلى تآكل الأنابيب وزيادة تسرب المياه، مما زاد من حدة الأزمة. إن تسرب المياه لا يؤثر فقط على الكمية المتاحة من الموارد المائية، بل يساهم أيضًا في تدهور البيئة المحيطة. إن الوضع الراهن يتطلب جهودًا عاجلة من الجهات المعنية لإعادة بناء الشبكات المتضررة، وضمان توفير المياه بشكل مستدام للسكان، لتفادي الكوارث الإنسانية الناتجة عن نقص المياه.

تداعيات الزيادة السكانية

فيما يرى الصحفي الشاب حسين امين محمد أحمد أن الارتفاع الكبير في عدد السكان أدى إلى زيادة ملحوظة في الطلب على المياه بشكل كبير، مما أصبح تحديًا حقيقيًا تواجهه العديد من المناطق. فمع تزايد عدد السكان، ازداد الاعتماد على مصادر المياه المتاحة لتلبية احتياجاتهم اليومية، سواء كانت للاستخدام المنزلي أو الزراعي أو الصناعي. هذا الطلب المتزايد يتطلب استثمارات كبيرة في تحسين البنية التحتية للمياه، لكن الموارد المتاحة لم تكن كافية لمواكبة هذا النمو السريع.

ويقول امين إنه على الرغم من الزيادة الكبيرة في عدد السكان، إلا أن الموارد المائية لم تتوافر بنفس الوتيرة. فالكثير من المناطق تعاني من نقص حاد في المياه، نتيجة لعوامل متعددة تشمل التغير المناخي، والتلوث، وسوء إدارة الموارد. كما أن بعض المصادر المائية التقليدية، مثل الأنهار والآبار، قد تعرضت للاستهلاك المفرط، مما أدى إلى تدهور نوعية المياه وتقليص الكميات المتاحة للاستخدام. هذا الوضع يزيد من الضغط على المجتمعات المحلية التي تكافح لتلبية احتياجاتها الأساسية.

ويؤكد امين على أن التحديات الناتجة عن هذا التناقض بين الطلب المتزايد على المياه والموارد المتاحة تتطلب حلولًا مبتكرة وفعالة. يجب على الحكومات والهيئات المعنية اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز استدامة الموارد المائية، مثل تحسين تقنيات الري، وتشجيع إعادة استخدام المياه، وتطوير مشاريع لتحلية المياه. من خلال هذه الجهود، يمكن تحقيق توازن أفضل بين الطلب والعرض، وضمان توفير المياه بشكل كاف وآمن للجميع، مما يسهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز التنمية المستدامة في المجتمعات المتأثرة.

معاناة السكان والتحديات البيئية

ويشير أكرم الشرفي أحد أبناء مديرية المعلا الى المشكلة الحادة التي تتعلق بتأخر وصول المياه إلى المنازل في المعلا، مما يسبب معاناة كبيرة للمواطنين، ويعيش السكان في حالة قلق دائم بسبب انقطاع المياه لفترات طويلة، حيث يعتمدون بشكل أساسي على هذه الخدمة لتلبية احتياجاتهم من شرب، نظافة، ومع تكرار الانقطاع، يضطر المواطنون إلى البحث عن بدائل مثل شراء المياه من شركات خاصة، التي غالبًا ما تكون مكلفة ولا تُلبّي جميع الاحتياجات.

ويقول الشرفي إن تأخر وصول المياه يؤدي إلى تدهور الحياة اليومية بشكل ملحوظ، حيث يؤثر على النظافة الشخصية والصحية للسكان في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، ويزداد العبء على الأسر التي تضطر إلى دفع مبالغ إضافية لتوفير المياه، مما يزيد من الأعباء المالية عليها، والأطفال، الذين يحتاجون إلى بيئة نظيفة وصحية، يعانون كذلك من هذا الوضع، حيث تقلل الظروف غير الصحية من قدرتهم على التعلم والنمو بشكل سليم.

ويؤكد الشرفي أنه إلى جانب التأثير المباشر على الحياة اليومية، يؤدي تأخر المياه إلى مشكلات بيئية وصحية خطيرة. في بعض الأحيان، يضطر السكان إلى تخزين المياه في أوعية غير نظيفة أو قديمة، مما يزيد من احتمالية انتشار الأمراض المنقولة عن طريق المياه. كما أن هذه الأزمة تؤثر على الأمان الغذائي، حيث يتعذر على الكثيرين ري المزروعات أو تربية المواشي، مما يهدد مصادر الغذاء المحلية.

التغيرات المناخية وأثرها على أزمة المياه

ويقول المواطن مجد عز الدين إن التغيرات المناخية ساهمت بشكل كبير في تراجع كميات الأمطار التي كانت تعتمد عليها العديد من المناطق في تلبية احتياجاتها المائية، فقد أدت التغيرات في أنماط الطقس إلى تقلبات غير متوقعة، حيث شهدت بعض المناطق فترات جفاف مطول، بينما تعرضت مناطق أخرى لفيضانات مفاجئة، هذا التراجع في كميات الأمطار أثر بشكل مباشر على مصادر المياه السطحية، مما زاد من صعوبة الحصول على المياه العذبة اللازمة للاستخدامات اليومية.

ويشير عز الدين إلى أن تراجع كميات الأمطار، شهدت معه المياه الجوفية أيضًا تناقصًا ملحوظًا في منسوبها بسبب التغيرات المناخية، فمع انخفاض مستويات الأمطار، أصبح من الصعب إعادة تغذية المياه الجوفية، مما أدى إلى استنزاف الموارد المتاحة، ولأن الكثير من السكان يعتمدون على المياه الجوفية كمصدر رئيسي للمياه، لذا فإن تراجع منسوبها يزيد من حدة الأزمة المائية ويعقد جهود المجتمعات في تأمين احتياجاتهم الأساسية.

ويؤكد عز الدين على أن هذه الأزمة الناتجة عن التغيرات المناخية تتطلب استجابة فورية من الحكومات والمجتمعات المحلية، ويجب اتخاذ إجراءات لمواجهة آثار التغير المناخي، مثل تطوير استراتيجيات لإدارة المياه بشكل مستدام وتعزيز قدرات التخزين والتوزيع، وعلاوة على ذلك، من الضروري تعزيز الوعي حول أهمية الحفاظ على الموارد المائية وضرورة تكيف المجتمعات مع الظروف المتغيرة، ومن خلال هذه الجهود، يمكن التخفيف من حدة الأزمة وضمان توفر المياه للأجيال القادمة.

مطالبات بحلول فعالة لأزمة المياه

ونفذ العشرات من أبناء مديريتي صيرة والمعلا بمحافظة عدن، وقفة احتجاجية أمام مبنى مؤسسة المياه، احتجاجاً على عدم وصول المياه إلى المديريتين منذ فترة طويلة، وتجمع المحتجون في ساحة المؤسسة، معبرين عن استيائهم من الوضع الراهن الذي أثر بشكل كبير على حياتهم اليومية، حيث أصبح الحصول على المياه العذبة أمرًا صعبًا.

وأشار بيان صادر عن الوقفة إلى أن المواطنين قد عانوا لسنوات من أزمة مياه متفاقمة، مؤكدين أنهم لم يعودوا يقبلون بـ"الوعود الفارغة أو التبريرات غير المنطقية". فالأهالي يتطلعون إلى حلول حقيقية وفعالة، ويشعرون بأن الوقت قد حان لمحاسبة المسؤولين عن هذه الأزمة المتكررة التي تؤثر على حياتهم وصحتهم.

وطالب المحتجون برفع عدد ساعات الضخ لتلبية احتياجات جميع السكان في صيرة والمعلا، بالإضافة إلى ضرورة إصلاح وصيانة شبكة المياه لضمان التوزيع العادل، كما أكدوا على أهمية محاسبة كل من يُقصّر أو يُهمل في توفير مياه الشرب للمواطنين، محذرين من تدهور الوضع إذا استمرت الأمور على هذا المنوال.

كما دعا المحتجون إلى الالتزام بمواعيد الضخ المتفق عليها، والتي تم نقضها منذ 6 أشهر. وقد تمثل ذلك في الاتفاقية بين مواطني شعب العيدروس ومؤسسة المياه، حيث كانت هناك توقعات بتحسين الوضع، إلا أن الواقع كان مخالفًا لذلك تمامًا.

وخلال الوقفة، التقى المحتجون بمسئولين مثل وكيل محافظة عدن، الأستاذ صلاح العاقل، ومدير مكتب المحافظ، أمجد الحسيني، ومدير عام مديرية صيرة، الدكتور محمود بن جرادي. وتم تشكيل لجنة من أبناء المديريتين للنزول للأحياء السكنية المحرومة، مما يعكس روح التعاون بين المجتمع والسلطات المحلية للعمل على إيجاد حلول جذرية للأزمة.

خطوات لمواجهة أزمة المياه في عدن

تمكّنت جهود عضو مجلس القيادة الرئاسي عبدالرحمن المحرمي، ومحافظ العاصمة عدن أحمد حامد لملس، ومحافظ أبين اللواء أبوبكر حسين سالم، ومدير مؤسسة المياه صالح بلعيدي، من إعادة تشغيل حقل الروة المائي، هذه الخطوة جاءت بعد سلسلة من الإجراءات والجهود التي بدأت بتوقيع اتفاقية بين السلطات المحلية لعدن وأبين في عام 2022.

كما أصدر المحرمي توجيهات بتشكيل لجنة ميدانية لتقييم الأوضاع ومعالجة المشكلات المتعلقة بتشغيل الحقل، خلال اتصال بين المسؤولين يوم الاثنين المنصرم، نوقش تقرير اللجنة الميدانية وتم الاتفاق على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتشغيل الحقل مجددًا، تضمنت هذه الخطوات البدء بتوريد المياه للعاصمة عدن، وإجراء صيانة شاملة للآبار القائمة، إضافة إلى حفر آبار جديدة لزيادة إنتاجية الحقل وتعزيز القدرة المائية للمنطقة.